مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٤٧

المعقودة يوم الجمعة
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لا فروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ

بنود جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1994/1068 و S/1994/1166)

94-86909

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بالسير ديفيد هاناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، لدى الأمم المتحدة، للخدمات التي أداها أثناء رئاسته مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وأنا واثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن التقدير العميق للسفير هاناي لمهارته الدبلوماسية وكياسته الدائمة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/1994/1068 و S/1994/1166)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي الصومال وكينيا، يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا لممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغلت السيدة حسن (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد موثورا، (كينيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوارد في الوثيقتين S/1994/1068 و S/1994/1166.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1242، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول ممثل كينيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أولا وقبل كل شيء أن أشكرك على السماح لي بالإسهام في مداولات المجلس بشأن الحالة في الصومال. وأود أيضا أن أهنئك، وبلدك العظيم، الولايات المتحدة الأمريكية، على توليك الرئاسة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سلفك السير ديفيد هاناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة على رئاسته الناجحة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

لا يمكن لكينيا، وهي جار للصومال وتشاطره حدودا طولها ٨٠٠ كيلومتر، كما أن سكانها في منطقة الحدود من نفس الأصل، إلا أن تهتم بالغ الاهتمام بالحالة في الصومال التي تعتبر موضوع بند جدول الأعمال المعروض على المجلس اليوم.

لقد قرر مجلس الأمن قبل ما يقرب من ثلاث سنوات وزع عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال التي خلفتها بعد ذلك عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ومنذ ذلك الوقت مررنا بفترات من الإحباط، والتوقع، وخيبة الأمل والأمل. وكانت المرحلة الأولى من الصراع الصومالي الذي كان خليطا من الحرب الأهلية والمجاعة الشديدة أشد التجارب إزعاجا. وقد تركت الكارثتان نحو نصف مليون من الموتى، كما أن ما يقرب من مليونين من الناس دفع بهم الى البلدان المجاورة

كلاجئين - ناهيك عن الآلاف الذي تشردوا داخل الصومال.

ورغم التأخر، استطاعت عملية الأمم المتحدة في الصومال والمنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة التدخل في وجه أشد الظروف تعقيدا ولكنها نجحت مع ذلك في احتواء وخفض الكارثة الإنسانية الى حد كبير. ومن الأهمية بمكان أن يقدر المجلس هذا الإنجاز الهام عندما يتداول بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال ومستقبل الأمم المتحدة في الصومال. لقد هيأت هذه العملية بيئة مستقرة يسرت تسليم المساعدة الإنسانية وإعادة تأهيل بعض الهياكل الأساسية اللازمة، والأهم من ذلك، ضمان أمن المطارات الجوية والموانئ البحرية بالإضافة الى الطرق الرئيسية للأنشطة الإنسانية. وقد ساعدت أيضا على خفض الصراعات الطائفية بقدر كبير بعد اتفاق أديس أبابا.

وإننا نثني على عملية الأمم المتحدة في الصومال والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على إسهامها في الصومال. ونشيد بذكرى حفظة السلم ورجال المساعدة الإنسانية الذين فقدوا أرواحهم البريئة في الصومال في خدمة الإنسانية.

إن البعد الإقليمي لصراع الصومال لم يحظ بالاهتمام الذي يستحقه في تقرير الأمين العام قيد النظر ولا في تقاريره السابقة. إن البلدان المجاورة، بما فيها بلدي، تحملت عبئا ثقيلا ناجما عن الصراع الصومالي. وتود حكومتي أن يعطى هذا الانشغال الهام اعتبارا مناسبا من جانب المجلس وهو يناقش مستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وكما ذكرنا من قبل، قامت البلدان المجاورة في قمة الأزمة باستضافة مليوني لاجئ على الأقل. واستضاف بلدي وحده نحو ٠٠٠ ٧٥٠ لاجئ. والى جانب تدفق اللاجئين كان هناك تسلل واسع النطاق للعصابات المسلحة والأسلحة الخطيرة الى البلدان المجاورة، مما أدى الى زعزعة استقرار خطيرة في مناطق الحدود. ومنذ عام ١٩٩٢، فقدت كينيا ٠٠٠ ١ مدني تقريبا و ٨٧ من أفراد الأمن في أكثر من ٦٣٤ ١٢ حادثة من حوادث السطو التي قامت بها العصابات كانت ترتبط مباشرة بامتداد الصراع في الصومال عبر الحدود. وإن الخسارة في المواشي والممتلكات كانت شديدة: ٤٧٠ ٣٠ رأسا من البقر، و ٧٠٦ ٢٧ من الماعز و ٦٠٩ ١٠ من الأغنام نهبتها العصابات الصومالية. وهذا يؤكد بوضوح البعد الإقليمي للصراع الصومالي كتهديد خطير لأمن كينيا وللنظام الاقتصادي في منطقة الحدود.

وقد وجه بلدي في مناسبات عديدة نداءات قوية الى الأمين العام لوزع قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال لتقوم بمراقبة الحدود الى جانب أفراد الأمن في كينيا للتقليل الى أقل حد ممكن من حوادث انتهاكات الحدود، لكننا لم نتلق حتى الآن ردا إيجابيا من عملية الأمم المتحدة في الصومال.

وقد شاركت كينيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في برنامج لتيسير عودة اللاجئين إلى الصومال. ومع ذلك لا يزال هناك حوالي ٢٥٠ ألفا من اللاجئين الذين مازالوا في بلادي والذين ستتعين عودتهم إلى الصومال وإعادة توطينهم هناك. وتضطلع عملية الأمم المتحدة في الصومال بجور أساسي في توفير عامل الاستقرار الضروري الذي مكن من مواصلة هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك من المهم أن تستمر عمليات إعادة التأهيل وإعادة البناء وتوسيعها لضمان إعادة توطين ٥٠٠ ألف لاجئ و ٤٠٠ ألف مشرد، كما ورد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام (S/1994/1166).

ينبغي النظر بأسلوب عملي في الإطار الزمني الذي حدده المجلس لولاية العملية مع مراعاة تعقد الصراع الصومالي وضرورة تفادي ما قاله الأمين العام في الفقرة ٢٦، من احتمال انه:

> "بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، أن تغرق الصومال مرة أخرى في لجة الفوضى والاضطرابات، الأمر الذي ستقع المسؤولية عنه كاملة على عاتق قادته". (S/1994/1166، الفقرة ٢٦)

وبينما نوافق على أن القادة في الصومال مسؤولون بصورة كاملة عن استمرار القتال بين الفصائل وتدمير الدولة الصومالية، فإن الإلقاء باللوم ليس كافيا. فعلى المجتمع الدولي مسؤولية المثابرة في السعي إلى إيجاد حل سلمي في الصومال، كما يفعل في صراعات أخرى في بقاع العالم.

ثمة مهمتان رئيسيتان للأمم المتحدة وهما صيانة السلم والأمن الدوليين وتلبية الشواغل الإنسانية، لم يتم الوفاء بهما في حالة الصومال.

وتوافق كينيا تمام الموافقة على الرأي في أن حل مشكلة الصومال يكمن في أيدي القادة الصوماليين والشعب الصومالي. ومع ذلك، فعلى المجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام لكفالة أن يتمتع شعب الصومال وشعوب المناطق المجاورة بالسلم وبالعيشة المرفهة. لقد كانت تكاليف عمليات اليونيسوم فادحة ولكن قيمة الأرواح التي انقذت في ذلك البلد وقيمة السلم في البلاد تتجاوز بكثير النفقات التي تم تكبدها حتى الآن.

ويجب على المجلس أن يتخذ جميع الاحتياطات والضمانات اللازمة لكفالة عدم تصعيد الصراع بعد رحيل اليونيسوم. وفي ذلك الصدد، يبدو أن الانتظار لفترة أطول قليلا للسماح بإنشاء سلطة مركزية في الصومال عن طريق جهود المصالحة الوطنية المستمرة هو الطريق الرشيد إلى الأمام. وحتى في ذلك الحين، قد يتعين على العملية أن ترحل بشكل تدريجي لتفادي حدوث فراغ. فأي تصعيد للصراع بعد رحيل اليونيسوم من شأنه أن يؤدي حتما إلى تهديد جهود إعادة التأهيل والجهود الإنسانية ويتسبب في ظهور موجات جديدة من اللاجئين لا يمكن للبلدان المجاورة أن تستوعبها. وقد تؤدي أعمال قطع الطرق في منطقة الحدود إلى صراعات إقليمية أشد خطورة، وهذا أمر يتعين على المجلس أن يتجنبه في هذه المرحلة.

تطلب كينيا إلى مجلس الأمن أن يساعد في إنشاء نظام لرصد الحدود لتقليل الخوف والتوتر اللذين يهددان منطقة الحدود حاليا. وهذا يتطلب أن يأخذ المجلس في مداولاته بعين الاعتبار البعد الإقليمي للصراع والتدابير الأمنية التي يمكن اتخاذها كضمان لتفادي إمكانية تصعيد الصراع. وكما تشير بجلاء أرقام الضحايا التي ذكرتها بالفعل، لا ينبغي السماح لهذه الحالة بالاستمرار.

لم يعد بوسع نظام كينيا الأمني في منطقة الحدود أن يتحمل أكثر مما تحمله من ضغوط وتكاليف ضخمة، وعلى وجه الخصوص في ضوء المساحة الشاسعة التي يغطيها وضعف الهيكل الأساسي وتدمير النظام الأيكولوجي نتيجة لضغط اللاجئين. ونناشد الأمم المتحدة ومجتمع المانحين أن يساعدا كينيا على مواجهة هذا العبء الذي ينبغي أن يتقاسمه المجتمع الدولي.

إنني أناشد المجلس أن يرسل بعثة خاصة لتقييم البعد الإقليمي لمشكلة الصومال قبل أن يتخذ المجلس قرارا حاسما بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالتهانئ، سيدتي الرئيسة، على تقلدكم الرئاسة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا وبشكري وشكر وفدي إلى السفير هناي وفريقه على القيادة الممتازة التي وفروها لنا أثناء شهر تشرين الأول/اكتوبر.

يمثل مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم نهاية اشتراك الأمم المتحدة العسكري في الصومال. ولهذا فإننا نقف عند منعطف، لا في تاريخ الصومال فحسب، بل أيضا في تاريخ الأمم المتحدة.

هذه مسألة كرس لها وفدي قدرا كبيرا من الجهد أثناء فترة خدمتنا في مجلس الأمن. وهذا يفسره جزئيا أن أبناء نيوزيلندا ما برحوا يشاركون في جميع مراحل الجهد الدولي المبذول لانقاذ الشعب الصومالي من المجاعة ومن ويلات الصراع المدني الشنيع. ولقد شارك النيوزيلنديون منذ البداية في جهود الإغاثة الإنسانية. ولقد خدمت القوات العسكرية النيوزيلندية بالجنود والطائرات في قوة العمل الموحدة وبعد ذلك

خدمت فرقة عسكرية نيوزيلندية في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

لقد كان موضع فخر عظيم لي، بوصفي رئيسا لبعثة مجلس الأمن إلى الصومال في الأسبوع الماضي، أنه عندما أوجز قائد القوة في مقديشو الموقف للبعثة، كان من بين مقدمي المعلومات الرئيسيين ضابط نيوزيلندي.

إن معظم البلدان الغربية قد أخرجت جميع قواتها من هناك منذ فترة طويلة. ولكن نيوزيلندا واستراليا مازالتا هناك، رغم أن فرقتينا صغيرتان عددا ومن المزمع مغادرتهما قرب نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وأعتقد أن هذا يدلل على الالتزام بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في افريقيا وبإيمان أن الأمم المتحدة إذا أرادت أن تكتسب مصداقية فيلزم أن تكون ثابتة ومستعدة للوفاء بالتزاماتها بصفة دائمة في الأوقات الحسنة والسيئة على حد سواء.

ولكن الأسباب الكامنة وراء مشاركتنا الوثيقة في عمل المجلس بشأن الصومال تتجاوز ذلك. ونعتقد اعتقادا قويا بأن الأمم المتحدة كانت على حق بالاستجابة للأزمة في الصومال بالطريقة التي انتهجتها. إن المأساة الإنسانية قد استدعت استجابة جماعية. وكان التدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق ضروريا وسليما. ولكن الشواغل الإنسانية لم تكن الأساس الوحيد للعمل. فقد كان أمن البلدان المجاورة مهددا. وانتشرت الحالة في الصومال عبر الحدود، من خلال تدفقات اللاجئين والاقتتال وعدم الاستقرار والتكاليف الاقتصادية الباهظة التي وقعت على الدول المجاورة، كما سمعنا توا من سفير كينيا.

إن بلادي بعيدة عن الصومال وبعيدة عن منطقتها. وليس لدينا أي صلات تاريخية أو غيرها من الصلات بها. ولكننا نساند ونؤيد بصفة خاصة الطلبات بإتاحة آليات الأمن الجماعي لمنظمتنا على قدم المساواة لصالح الصغير والمحروم كإتاحتها للأكبر والأقوى. وفي هذا الصدد، تلقى احتياجات وشواغل افريقيا آذانا صاغية، فسواء في الصومال ورواندا وموزامبيق أو في أنغولا، لقيت جميع هذه البلدان دعما جاهزا من نيوزيلندا في المجلس. وقد امتدت اهتماماتنا لتشمل الدول المجاورة والإقليمية التي لم يسمع صوتها في المجلس بالقدر الواجب من السهولة.

يتعين علي أن اعترف أن هناك أوقاتا أثناء المناقشات التي أجراها المجلس بشأن الصومال شعرنا فيها بالوحدة الخالصة ونحن نتحدث مؤيدين هذه المبادئ ونحث الأمم المتحدة على مواصلة التزامها بعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حتى آذار/مارس ١٩٩٥، بموجب ما نص عليه القرار ٨٩٧ (١٩٩٤).

ولذا يسرنا أشد السرور أن هذا القرار يعيد توافق الآراء إلى المجلس. ونعتقد أن بعثة مجلس الأمن لعبت دورا هاما في تحقيق ذلك. فقد أرست تفاهما مشتركا بشأن الحالة في الموقع. وأثبتت في الواقع، أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حققت كل ما كان يمكن أن تحققه في الصومال. فلا الأطراف الصومالية ولا مقدمو المساعدة الإنسانية طالبوا بتمديد البعثة لما بعد التاريخ المحدد بشهر آذار/مارس من العام القادم.

لقد قيل الكثير وكتب الكثير عن تدخل المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الصومالي. وكان أكثره يتسم بالمغالاة. وستكون هناك حاجة قبل أن ينقضي طويل وقت، لإجراء تحليل مفصل وموضوعي للدروس المستقاة.

لكنني أعتقد أن المجتمع الدولي لديه الكثير مما يستأهل الفخر به. ولا أعتقد بوجود مثيل من قبل لقـوة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. والأخطاء التي ارتكبت على الطريق كان لا بد منها. ولقد تحقق الهدف الإنساني الأساسي. فالمجاعة لم تعد سائدة في أرض الصومال. والموت جوعا لم يعد يهدد شعبا بأكمله.

وأعتقد أن بإمكاننا أن ننظر إلى الوراء ونقول بأن المخاطر التي أقدمنا عليها، والتكاليف المالية كانت تستحق ما أنجزناه. وأعتقد أن بإمكاننا أن نقول وبثقة بأن اولئك الذين ضحوا بحياتهم لهذه القضية لم يموتوا عبثا.

وعلى الجبهة السياسية، فإننا لم ننجح في فرض السلم والمصالحة على الأطراف الصومالية. لكن الفصائل

الصومالية أعطيت فترة معقولة من الاستقرار النسبي، ولّده الوجود العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لكي تبدأ عملية جادة من المصالحة السياسية. وكون أن الفصائل الصومالية اختارت ألا تغتنم هذه الفرصة أمر يؤسف له بالغ الأسف. فبعثة مجلس الأمن قالت صراحة لزعماء الفصائل عندما كانت في مقديشو في الأسبوع الماضي إن هذا الفشل ومستقبل الشعب الصومالي، يقعان على عاتقهم وحدهم.

وهذه الفرصة لا تزال موجودة، ولكن وكما استشرفنا دائما، فإن المظلة العسكرية، والغطاء الأزرق لا يمكن إدامتهما إلى الأبد من جانب الأمم المتحدة. إن شهر آذار/مارس ١٩٩٥ قد تم التأكيد عليه بوصفه موعدا ضروريا ومؤاتيا لإنهاء الحضور العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بشكل نهائي. وأن الطلبات على بعثات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في أماكن أخرى، ليس أقلها في أجزاء أخرى من افريقيا، تعني أنه لا يمكننا أن نبرر مثل هذا الوجود العسكري الهائل لفترة أطول.

والسؤال الطبيعي الذي يستتبع هذا هو ما هو المستقبل؟ وهذا في الواقع سؤال هام يتعين على بعثة مجلس الأمن أن تعالجه. لقد استمعنا إلى وكالات المساعدة العاملة في الصومال. واجتمعنا بالمنظمات غير الحكومية. واستمعنا إلى مجتمع المانحين العامل من نيروبي. واستمع المجلس إلى النتائج التي توصلت اليها البعثة. وهي ترد في تقريرنا الوارد في الوثيقة S/1994/1245.

إن الأمم المتحدة لن تتخلى عن الصومال. ولا ينبغي لها أن تتخلى عنها. إن الزعماء الصوماليين جميعهم رأوا فائدة في الحضور السياسي القائم للأمم المتحدة من أجل تسهيل الجهود الجارية. ومساعدتها بغية تحقيق المصالحة الوطنية. وهذا ينبغي أن يستمر. فالمساعدة الإنسانية والتنمية والمساعدة في إعادة الإعمار يجب أن تكون كلها جزءا من بعثة الأمم المتحدة الجارية. فبرنامج القضاء، الذي يتضمن إعادة إنشاء قوة مسؤولة للشرطة وهيكل فعال للمحاكم، يستحق أيضا مواصلة الدعم.

ومع ذلك، فإن بعثة مجلس الأمن كان عليها أن تحذر الفصائل الصومالية إن كل هذا سيتعرض للخطر إذا ما استمرت الهجمات على أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كما كان الأمر في الماضي. لقد تم تحذير هؤلاء بأن نهجا حقيقيا يشمل الجميع في عملية المصالحة الوطنية هو الوحيد الكفيل بالتوصل إلى بيئة أمنية يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل من خلالها عمله في الصومال وتقديم المساعدة للشعب الصومالي. ونؤكد مرة أخرى على هذه الرسالة اليوم.

ولكن ماذا سيحدث إذا ما أغفل زعماء الفصائل تحذيراتنا وحدث الأسوأ؟

حسنا، أولا وقبل كل شيء، لقد حدثت بعض التغيرات الهامة في الصومال منذ ١٩٩٠. فبعض المحاصيل الجيدة تعني أن القدرة الوطنية في توفير الغذاء قد استعيدت إلى حد كبير. ولن تلوح المجاعة في الأفق كمشكلة وشيكة.

ثانيا، تحقيق الاستقرار في أجزاء كبيرة من البلاد؛ بإدارة محلية تعمل بكفاءة جيدة. وهذه الاتجاهات بالنسبة للحلول الإقليمية سوف تتكثف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وكالات المساعدة والمنظمات غير الحكومية تستطيع الآن أن تعمل بشكل جيد نسبيا. وفي بعض المناطق يُعزى هذا الاستقرار النسبي إلى حد كبير للجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة الثانية وقوة العمل الموحدة. ولكن، ومن ناحية طبيعية جدا، لا تزال هناك بعض الأسباب التي تبعث على القلق. وبالتالي حث وفد بلادي على أنه يجب لمشروع القرار هذا أن يعالج المستقبل. ويسرنا أن مشروع القرار يعالج هذا الأمر.

أولا، أنه يؤكد مرة أخرى على الأهمية المطلقة التي يوليها مجلس الأمن لسلامة وأمن الأفراد العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأفراد العاملين في المجالات الإنسانية. ثانيا، أنه يؤكد على الحاجة للإبقاء على الدور التيسيري أو على دور الوساطة للأمم المتحدة في المستقبل. وثالثا، يبرز أهمية المساعدة الإنسانية التي يجري تقديمها. ورابعا، فإنه يعترف بالآثار المترتبة على البلدان المجاورة. وخامسا، يحيط علما باهتمام الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في التعاون مع الأمم المتحدة

بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الترتيبات الانتقالية.

ونحن ندرك كثيرا أنه بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة فإن معظم المسؤولية عن هذه المسائل ستتحول من مجلس الأمن. إلا أن نيوزيلندا ترى أنه بسبب الوضع الاستثنائي في الصومال وبسبب المسؤوليات التي اضطلع بها مجلس الأمن خلال السنتين الماضيتين، فإن تلك المسؤوليات لن تتوقف.

وبالتالي فقد اقترحنا، ويسرنا أن يظهر هذا في الفقرة ١٣ من المنطوق، استمرار رصد الوضع عن كثب. إن الحالة الأمنية، ومتطلبات الإغاثة الإنسانية، ووضع العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، والآثار المترتبة على البلدان المجاورة: كل هذه مسائل يجب أن تكون موضوع يقظة مستمرة. وفي مشروع القرار، يطلب المجلس إلى الأمين العام، في ضوء التطورات أن لا يبقى مجلس الأمن محاطا فقط بما يجري، بل أن يفكر بشكل مبتكر في الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تواصل الإضطلاع به.

وفي هذا السياق، فإن من المهم أيضا أن نبرز بأن آخر شيء تحتاجه الصومال في هذه الأوقات العصيبة هو المزيد من الأسلحة. إلا أن تجارة الأسلحة ما زالت مستمرة. ويصر مشروع القرار على وجوب احترام الحظر المفروض على الأسلحة، وندعو جميع المعنيين للاضطلاع بمسؤولياتهم في هذا الصدد. وهؤلاء الذين يؤثرون على الأطراف والفصائل في الصومال يجب أن يستخدموا هذا النفوذ للترويج للسلم وعملية المصالحة الوطنية الشاملة. ويجب عليهم أن يمتنعوا عن دعم اتجاهات الشقاق والانقسام في البلاد.

أخيرا، نعتقد بأنه توجد حاجة اليوم، في هذا المنعطف من تاريخ الأمم المتحدة، إلى الاعتراف ببعض الناس المميزين وشكرهم.

أولا، إننا نكن الاحترام لكل من توجه إلى الصومال في بداية الأزمة، عمال المساعدة المدنيون من وكالات الأمم المتحدة، ومتطوعون من المنظمات غير الحكومية. لقد خاطروا جدا في ذهابهم إلى هناك دون حماية عسكرية، وفقد العديدون من أولئك الأسخياء أرواحهم.

كذلك نعترف بالعاملين في وسائط الاعلام الدولية وغيرها الذين لفتوا عنايتنا بوضوح كبير إلى المأساة الصومالية. إن اسهامها اتصف أيضا بأهمية رئيسية.

لقد وضع الأمين العام على نحو شجاع اطار القرار الذي أفضى إلى قيام عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوصوم الأولى). واننا نشكره على ما اتصف به من رؤية وشجاعة وعزم في اقناع مجلس الأمن على المباشرة في العمل.

عندما ننظر إلى موظفي الأمانة العامة الذين كانوا معنيين بالصومال - وعددهم كبير جدا بحيث يحول دون تسميتهم - يشعر وفد بلدي بالاعجاب إزاء ما شاهدناه من تفان وشجاعة واحتراف في دائرة عمليات حفظ السلم، وفي دائرة الشؤون السياسية، ومن جانب من تعاقب من الممثلين الخاصين للأمين العام ونوابهم وجميع موظفيهم الذين خدموا في الصومال. ونحن نقول "شكرا" لكم جميعا.

وأخيرا، العمليات العسكرية نفسها. إن حكومة الولايات المتحدة تستحق التقدير الحار بصورة خاصة على قرارها القاضي بتقديم قواتها العسكرية لانقاذ بعثة يونوصوم الأولى. فما أحرزه المجتمع الدولي في الصومال، أي انقاذ مئات الآلاف من المجاعة، لم يكن ممكنا دون التدخل الأمريكي ذاك، وهذا ينبغي ألا ينتسى على الاطلاق.

وإلى أفراد قوة الأمم المتحدة الموحدة، ويونوصوم الأولى ويونوصوم الثانية، يجب أيضا أن نعرب عن أحر آيات شكرنا واعجابنا. إننا نفتخر بجميع الذين جرحوا أو قتلوا في الصومال. ونحن ما زلنا لا نصدق أن العدد الكبير من الهجمات التي تتصف بالجبن وبعدم سلامة التفكير تشن على موظفين دوليين ينحصر اهتمامهم في الصومال بانقاذ النساء والأطفال الصوماليين من الموت جوعا.

إن من شأن ذلك أن يبين لماذا آن الأوان لرحيل العنصر العسكري للأمم المتحدة. لقد استردت الصومال من شفا الكارثة، وأعطيت فرصة أخرى. فالمستقبل بات في أيديهم، ولكن لا يسعنا أن نجبرهم على التقاطه.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي أن أبدأ بالاعراب لك، سيدتي الرئيسة، عن تهانئي الصادقة على تسلمك رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن استعداد بلدي للتعاون معك ومع وفد بلدك خلال هذا الشهر.

اسمحي لي أيضا، أن أتوجه من خلالك، بخالص الشكر إلى رئيس وفد المملكة المتحدة على الطريقة المثالية التي أدار بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

أود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام للأمم المتحدة على الجزء الثاني من تقريره الواضح عن الصومال وعلى الجهود الحميدة التي بذلها، في ظل ظروف صعبة، هو وممثله الخاص وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوصوم)، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لصالح الصومال وشعبها.

وأتوجه بالتقدير العميق أيضا إلى رئيس بعثة مجلس الأمن الدولي إلى الصومال، السفير كيتنع ممثل نيوزيلندا، وإلى أعضاء فريقه على مهمتهم التاريخية والتي تتصف ببالغ الصعوبة، وعلى تقريرهم الشامل المقدم إلى المجلس في هذا الصدد.

إن الأشهر المقبلة قد تشكل فصلا حزينا في مستقبل الصومال وشعبها الذي يعاني منذ عدة سنوات. إن مشروع القرار الذي سيعتمد يعبر عن حقيقة أن المجتمع الدولي قد استنفد كل الوسائل الممكنة من أجل وضع حد للأزمة، الأمر الذي أسفر عن قراره بسحب الوحدات العسكرية من الصومال قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٥، دون أن تحقق بالكامل الأهداف التي طال انتظارها. وهو يعبر أيضا في المقام الأول عن فشل الشعب الصومالي في الاستفادة من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، وفي احراز أي تقدم سياسي وتمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية وانشاء حكومة جديدة لملء الفراغ السياسي، ولاحقا لاحلال السلم والأمن في الصومال.

لا شك في أن على القادة الصوماليين والشعب الصومالي نفسه أن يتحملوا المسؤولية عن حل خلافاتهم الذاتية، وهنا يحث وفد بلدي أطراف الصراع في الصومال على العمل معا بجد في محاولتها لتحقيق المصالحة الوطنية، عن طريق وضع خلافاتها جانبا لمصلحة الصومال وشعبها. إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تنفيذ الأهداف المتفق عليها، وتحقيق مستقبل مزدهر يلبي طموحات وتطلعات الشعب الصومالي.

إن وفد بلدي يشعر بالتشجيع والامتنان الكبيرين إزاء ملاحظته أن مساعدات الإغاثة الانسانية المقدمة إلى الشعب الصومالي ستتواصل من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معا، حتى بعد انسحاب الوحدات العسكرية، وإنه في الوقت نفسه سيبقى الأمين العام، من خلال مساعيه الحميدة، على دور سياسي تيسيري أو وساطي للصومال بعد هذه الفترة لو رغب الشعب الصومالي في التعاون مع الأمم المتحدة.

إن أمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة سيتعين كفالته. وسيكون من المستصوب جدا للشعب الصومالي أن يفي بالتزاماته المتعلقة بتعاونه مع يونوصوم في انسحابها بطريقة آمنة.

في الختام، نناشد جميع المعنيين الزام أنفسهم باحلال السلم والأمن في الصومال، وبتجنب القيام بأي عمل ضار من شأنه أن يشعل مرة أخرى الصراع في هذا البلد، على أمل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال مرة وإلى الأبد.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد دوراني (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفد بلدي أن تسنح له هذه الفرصة لتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على انتخابك لرئاسة مجلس الأمن. إننا متأكدون أن جميع أعضاء المجلس يشاطرون الثقة التي نضعها فيك وفي خبرتك. كذلك نود أن نشيد عن حق بوفد المملكة المتحدة بقيادة ممثله

الدائم، السير ديفيد هناي، على العمل الممتاز الذي أحرزه الشهر الماضي.

أود، دون الدخول في التفاصيل، أن أنقل آيات شكرنا الحارة إلى بعثة مجلس الأمن إلى الصومال، وإن أذكر في هذا الصدد بأن وفد بلدي يشاطر تماما الآراء المعرب عنها في التقرير الشفوي.

إن مجلس الأمن، باعتماده مشروع القرار المعروض عليه، سيرسل إلى جميع الأطراف وجميع الحركات وجميع الفصائل في الصومال أوضح وأقوى رسالة ممكنة، مفادها أن الأوان قد آن لتتقيد بقرارات المجلس وتغتنم الفرصة الأخيرة المعروضة عليها.

ونحن نود أن نحذر الذين يدعون - عن حق أو عن باطل - أنهم زعماء هذه الفصائل من الأخطاء والأهوال القاتلة لهذا السلم الذي طال انتظاره. ونقول لهم: "لقد أخذتم شعبا بأكمله رهينة لجنونكم وشهواتكم الحيوانية لوقت طويل. لقد أهنتم نساءكم وأطفالكم طويلا جدا. وإن الشعب الصومالي، المعروف بسمات الفخر وحُسن الضيافة، لا يستحق أن يثبط وأن يحول إلى حالة الاستجداء، وأن يصبح محلا للشفقة التي لا نهاية لها، على نحو ما فعلتم به."

إننا نود أن نخاطب ضمائرهم، إن كانت لا تزال لهم ضمائر، لنقول لهم: "انسوا أخطاء الماضي المميتة واستفيدوا من الدروس التي تعلمتموها. اطرحوا جانبا قوميتكم وقبليتكم المقيدتين، وفكروا الآن في المستقبل، في المصلحة المشتركة والصالح العام للشعب الصومالي، الذي قام المجتمع الدولي بشكل عام وعملية الأمم المتحدة في الصومال بشكل خاص من أجله بذلك العمل النبيل الجدير بالثناء."

إن جميع المعلومات القادمة من الصومال تتفق حول نقطة واحدة: أن الحالة الانسانية مرضية تماما. لقد أحرز تقدم كبير في هذا المجال، حتى في قطاعات من الانتاج، مثل الزراعة والرعي، إذا ما نظرنا إلى حالة البلاد منذ عامين.

في الوقت الذي يجلس فيه العرب والاسرائيليون معا، وبينما أبناء جنوب افريقيا، السود والبيض، يبنون دولة جديدة معا، من المحزن لنا أن نرى أن الدولة الوحيدة، بكل ما في هذه الكلمة من معنى، في افريقيا جنوب الصحراء يدمرها أبناؤها.

في الختام، أود أن أحيي الجهود التي تقوم بها الحملة الموحدة، وجميع الأفراد المدنيين والعسكريين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، والمنظمات غير الحكومية، التي تواصل العمل في ظروف صعبة. ونحن نود أن نعرب عن تعازينا الخالصة لحكومات وأسر الذين فقدوا أرواحهم في الصومال. إن تضحيتهم ستحتل ذاكرتنا إلى الأبد.

وأود أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس غالي بهذه الكلمات، باعتباره شخصا تجري دماء صومالية في عروقه، أقول له بخشوع شديد: شكرا لك، شكرا لك، شكرا لك على كل شيء فعلته من أجل هذا الشعب. شكرا لك على كل شيء تنوي القيام به وستعمل على القيام به لاستعادة السلم والاستقرار الأهليين في الصومال.

ودون الرغبة في إثارة دهشة أحد، أقول إن نظر مجلس الأمن في المسألة الصومالية يرجع بشكل جزئي إلى الأمين العام؛ وبفضل الأمين العام، أنقذ شعب بأسره من كارثة، ونحن يسرنا أن صورة طفل هزيل لن تعرض بعد الآن على شاشات التليفزيون سي إن إن.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جيبوتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيدة الرئيسة، يسرني غاية السرور أن أشارك سائر الوفود في تهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن واثقون بأن أعمال المجلس ستكون، تحت قيادتكم، في أيد أمينة خلال هذا الشهر.

ويود وفد بلادي أيضا أن يثني على السير ديفيد هاناي ووفد المملكة المتحدة بأسره للأسلوب الكفء اللبق الذي أديرت به شؤون هذا المجلس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر.

إن الأمم المتحدة لم تفشل في الصومال، ولكنها فشلت، رغم أفضل جهودها، في إقناع الزعماء

الصوماليين بوضع مصالح شعبهم فوق طموحاتهم السياسية والقتال من أجل السلطة. هذا الصباح يتخذ المجلس قرارا هاما للغاية بشأن الصومال: ما إذا كان يمد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة واحدة أخيرة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. إن المجلس يتخذ هذا القرار بأسف وتردد في ظل خلفية من استمرار عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الصومال رغم الجهود الدؤوبة التي بذلتها البلدان المجاورة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي لبلوغ تلك الغاية.

لقد كان قصد هذا المجلس إعطاء الفصائل الصومالية فرصة واحدة أخيرة عندما بعث منذ حوالي أسبوع بعثة خاصة إلى مقديشيو. ورغم أن البعثة جاءت في وقتها، فكما يؤكد رئيس البعثة

"كل شيء شاهدناه ترك لدى أعضاء البعثة إحساسا بالغا بالقلق وخوفا من أن تكون المصالحة السياسية، أو ظهور حكومة ذات قاعدة عريضة مقبولة على نطاق واسع، أمرا غير مؤكد. وهناك كل الدلائل على أن زعماء الفصائل ما زالوا مستعدين للجوء إلى العنف. إن خطر العودة إلى الحرب الأهلية خطر حقيقي."

هذا أمر واقعي ويثير القلق إلا أنه للأسف تقييم دقيق للحالة. ومن المحزن بشكل خاص لبلادي، التي شاركت بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة في المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وفي حالتنا كما في بعض حالات الآخرين، فقد بعض أفضل جنودنا في الخدمة العاملة في الصومال.

إن مشروع القرار الذي يقرر المجلس من خلاله إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بنهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٥ نتيجة صعبة وإن كانت واقعية. وكما أوضح الأمين العام في تقريره، فإن إحلال سلام قابل للاستمرار ومقبول لا يمكن أن يتحقق إلا من الصوماليين أنفسهم. إنه لا يمكن أن يفرضه المجتمع الدولي. ومع هذا، فإن هذا القرار يعترف بأن المجتمع الدولي له دور ومسؤولية مستمران في تسهيل العملية السياسية المؤدية إلى إقامة إدارة قابلة للاستمرار لصالح الشعب الصومالي في الصومال. والواقع أنه قد يحدث - وهذا ما نتوقعه - أن الزعماء الصوماليين، باعطائهم انذارا لمدة ستة أشهر بإنهاء مهمة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، يمسكون بزمام الحالة ويبحثون قبل فوات الأوان عن قرار محدد إيجابي يحقق المصلحة العليا لحاجة شعبهم الملحة للسلم ولأمن الصومال.

إن وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أن انسحاب المكون العسكري لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ينبغي ألا يعني تخلي الأمم المتحدة عن الصومال. إننا نرحب ترحيبا خاصا بالحكم الوارد في مشروع القرار الذي مفاده أنه ينبغي للسلطات الصومالية أن تنجح في تهيئة وصيانة ظروف أمنية مؤاتية في الصومال، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور إيجابي سواء في إعادة تأهيل أو إعادة بناء البلاد. وبالتالي دعم انجازات كل من عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال وعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ومن المهم أن نلاحظ أن مشروع القرار يؤكد أنه في فترة ما بعد عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ستتمكن الأمم المتحدة من الاحتفاظ بوجود في الصومال سيكون مفيدا لشعب الصومال. وهذا أمر، في رأينا، مستصوب ينبغي القيام به. ويأمل وفد بلادي أن يكون بالامكان أن يتضمن التقرير التالي للأمين العام وهو التقرير الذي سيقدم إلى المجلس بشأن الصومال، والذي يتوقع أن يكون قبل يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، اقتراحات محددة تتعلق بالدور المستقبل للأمم المتحدة وأن تراعي فيه الحاجة إلى استمرار المساعدة السياسية والانسانية للصومال.

من الصحيح، كما يبرز مشروع القرار أيضا، أنه ينبغي للأطراف الصومالية أن تقبل مسؤولية خاصة عن أمن وسلامة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وسائر الأفراد المشاركين في الأنشطة الانسانية، وبخاصة الآن نظرا الى وشوك بدء الانسحاب. ومع هذا، يجب أن نحذر بأن الانسحاب المرحلي ينبغي أن يمارس بطريقة لا تخلق فراغا أمنيا في الصومال. إن الاشتراك الدولي في الصومال راحت ضحيته بالفعل أرواح أفراد في عملية الأمم المتحدة في الصومال وأفراد آخرين دون مبرر. وفي هذه الفترة الحاسمة من الانسحاب، تطالب الأطراف في الصومال بشكل خاص

بالامتناع عن أية أعمال من شأنها أن تعرض للخطر أمن وسلامة حافظي السلم.

وأخيرا، يتشاطر وفد بلادي القلق المباشر الذي أعرب عنه منذ لحظات زميلي السفير والممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، ونحن نشاركه الأمل ألا تترتب عن الحالة الأمنية وحالة اللاجئين اللتين تطورتا وتتطوران نتيجة لاستمرار الأزمة والصراع الصوماليين آثار سلبية أخرى على الاقتصادات الهشة للغاية فعلا للبلدان المجاورة. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات إيجابية لحل هذه المشكلة.

ختاما، أود أن أمتدح جهود الممثلين الخاصين السابق والحالي للأمين العام وموظفيهما وكذلك موظفي وأفراد اليونوصوم السابقين والحاليين والمنظمات غير الحكومية وسائر المشتركين في هذا العمل الضروري جدا والناجح في المجال الإنساني الدولي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1242.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع باعتباره القرار ٩٥٤ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدتي الرئيسة، يسعد وفدي أن يراك مسؤولة عن إدارة أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر، تشرين الثاني/نوفمبر. إننا في أيدٍ أمينة، كما كنا في الشهر الماضي تحت الرئاسة الفعالة والحكيمة لسفير المملكة المتحدة الذي نشكره شكرا جزيلا.

صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار الذي يعبر عن جميع الشواغل التي أعربت عنها بعثة مجلس الأمن التي زارت مسرح العمليات في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وبلدي كان يفضل أن تلقى مسألة الصومال، التي استثمر فيها المجلس الكثير من جهوده، مصيرا مختلفا عن ذلك الذي نشهده اليوم. إن تدخل الأمم المتحدة في الصومال كان هدفه الرئيسي إنهاء المجاعة في ذلك البلد الذي دمره تناحر أباطرة الحرب، الأمر الذي أدى الى قتل أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص. وقد تحقق هذا الهدف بكامله.

لكن، علينا أن نعترف بأن مسألة المصالحة الوطنية التي كان من المفترض أن تسمح للصومال بأن يقيم السلم الدائم باءت بالفشل الذريع. والأمم المتحدة ليست مسؤولة عن ذلك الفشل. إن بعض الفصائل ما فتئت ترفض بعناد أن تتعاون مع الممثل الخاص للأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال لإيجاد حل سلمي للقضية الصومالية السياسية. وهذه الفصائل هي التي تتحمل المسؤولية عما قد يحدث الآن في الصومال.

ووفدي تلقى في واقع الأمر معلومات مفزعة تفيد عن توارد أسلحة ومعدات عسكرية الى ذلك البلد. ويخشى أن يرافق رحيل ذوي الخوذ الزرق انفجار العنف. لذلك أراد بلدي أن يصدر المجلس تذكرة قوية بأنه سبق أن فرض حظرا عسكريا في بداية عام ١٩٩٢. وهذا الحظر لا بد أن يطبق بالكامل. ولجنة الجزاءات المنشأة لهذا الغرض لا بد أن تفي بالولاية المناطقة بها بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢). وينبغي أيضا تحذير الفصائل الصومالية من أي نهب لممتلكات اليونوصوم، ومن أن ذوي الخوذ الزرق مفوضون بمنع هذا بالقوة.

في غضون خمسة أشهر ستنتهي ولاية اليونوصوم وينسحب ذوو الخوذ الزرق بالكامل. وهذه الأشهر الثمينة لا بد أن يستفاد منها للمثابرة في محاولة

الوصول الى اتفاق بين الفصائل والحيلولة دون اندلاع دوامة عنف جديدة. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بكون الأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، طلب الى ممثله الخاص مواصلة جهود لتحقيق تلك الغاية.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية التي أبقت على اتصالاتها بالصومال تضطلع بدور حاسم في تسوية الأزمة الصومالية.

ومجلس الأمن والأمم المتحدة بالتأكيد لن يتركا الصوماليين لمصيرهم، وإنما سيكونان مستعدين لتقديم مساعدة ولو في شكل وساطة سياسية إن كان هذا هو المطلوب. وقد أحرز تقدم كبير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على مدى السنتين الماضيتين. وهذه المهام لا يمكن أن تستمر بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ إلا إذا وافقت الفصائل، كما أتمنى، على التعاون وإتاحة الفرصة للصومال لكي يسير من جديد على درب التقدم والديمقراطية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدتي الرئيسة، يسر وفدي كل السرور ويسرني شخصيا أن نراك تترأسين مداولات مجلس الأمن. إن الذكريات السارة جدا عن فترة رئاستك السابقة للمجلس لا تزال ماثلة في أذهاننا، ونحن على ثقة بأن مهارتك الدبلوماسية وعلمك الواسع وخبرتك الكبيرة ستساعدنا على مواجهة عبء العمل الكبير لهذا الشهر بنجاح. وأتعهد لك بالتعاون الكامل لوفدي.

ونحن ممتنون كل الامتنان للسير ديفيد هناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على المهارة الطبيعية والهمة اللتين أدار بهما مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

أود أن أعرب أيضا عن امتناني للأمين العام على تقريره الصريح الواضح عن الصومال وعلى اهتمامه وجهوده الشجاعة والدؤوبة في كل ما يتعلق بالصومال.

وبالرغم من أن وفدي صوت مؤيدا القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) لا يمكنني أن أعرب عن ارتياحي الكامل في هذا الصدد. إن القرار يمثل في الواقع اعترافا بحقيقة أن عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوصوم)، على الرغم من كل النوايا الحسنة والجهود المتفانية، لم تتمكن من الوفاء بالكامل بالولاية التي أوكلت إليها. والمسؤولية عن هذا تقع تماما على عاتق القادة الصوماليين الذين بعد أن توصلوا مرتين الى اتفاقات رسمية حول طرائق وإطار عملية المصالحة الوطنية نكثوا بعهودهم.

وقد زعم عن حق بأن كل ما تستطيع الأمم المتحدة القيام به في إطار الجهود الرامية الى المصالحة السياسية في الصومال هو أن تعمل كعنصر ميسر ووسيط. ولا يمكن لها أن تنتحل لنفسها دور الأطراف الصومالية ولا يمكن لها أن تتصرف بأن تنصب نفسها حَكَمًا. ومنذ ذهبت الأمم المتحدة الى الصومال قبل أكثر من سنتين وضع الأمين العام، عن طريق ممثليه الخاصين واليونوصوم موارد كبيرة تحت تصرف القيادة الصومالية، للمساعدة في استعادة الأحوال الطبيعية للحياة المدنية والسياسية والاقتصادية في ذلك البلد. إن العشرات من جنود الأمم المتحدة لحفظ السلم من بلدان عديدة ضحوا بأرواحهم أثناء خدمتهم في الصومال خدمة لقضية السلم. وأملنا وطيد بألا تذهب تلك التضحيات هباء.

وبالرغم من أننا لم ننجح في تحريك عملية المصالحة الوطنية السياسية بوتيرة يمكن أن توصف بأنها مرضية، ينبغي ألا نغفل منجزات اليونوصوم في القطاع الإنساني. إذ لولا تدخل الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بوجه عام لوصلت المجاعة والصراع المدمر والفاجعة الإنسانية الى أبعاد لا يمكن تخيلها. واليوم، عاد الكثير من النشاط الزراعي والاقتصادي الى الصومال.

غير أنه في غيبة التقدم في عملية المصالحة الصومالية، مع عدم وجود التعاون الكافي من الأطراف الصومالية المعنية وكذلك استمرار الحالة الأمنية المزعزعة في ذلك البلد، أصبح من الصعب للغاية تبرير وجود عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بعد الفترة المتوخاة في قرارات مجلس الأمن ٨٦٥ (١٩٩٣)

و ٨٩٧ (١٩٩٣) و ٩٢٣ (١٩٩٤). وبالتالي فإن وفدي يوافق تماما على قرار المجلس بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وبذل كل جهد في هذه الفترة لسحب جميع القوات العسكرية والموجودات التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال بصورة آمنة ومنظمة.

وباكستان، بوصفها مساهما رئيسيا لقوات في جهد الأمم المتحدة في الصومال، منذ أيام عملية الأمم المتحدة الأولى ترى أن أهم شيء في مسألة سحب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ليس وضع حد زمني مصطنع، بل بالأحرى الحاجة الى ضمان سلامة أفراد العملية واعتماد جميع التدابير والاحتياطات الممكنة لكفالة عدم تعرض العملية لمزيد من الإصابات في عملية الانسحاب. وينبغي أن يتمتع الأمين العام بالمرونة في إدارة الانسحاب، ما دام المطلوب بذل كل جهد لإكماله قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. والواقع أنه إذا ما توفرت كل المستلزمات الجوية والبحرية المطلوبة في الوقت المناسب وبطريقة حسنة التنسيق، فإن آخر جندي في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يمكن أن يخرج من الصومال قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥. وقد قررت حكومة باكستان أن توفر فرقاطتين وسفنية مرافقة للمساعدة في هذه العملية. ونتفق تماما على الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ بأنه:

"سترتب الطريقة التي ينفذ بها الانسحاب النهائي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال آثارا هامة بالنسبة للوزع المقبل لقوات الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلم". (S/1994/1166، الفقرة ١٨).

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقدير وفدي للعمل الممتاز الذي قامت به بعثة مجلس الأمن التي زارت الصومال في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ تحت رئاسة السيد كولين كيتنغ، الممثل الدائم لنيوزيلندا. وإننا لممتنون للشرف الذي أسبغ على باكستان بضم هذه البعثة عضوا من وفدنا. إن تقرير البعثة يضيف الى وجاهة ما قرره مجلس الأمن من خلال القرار الذي اتخذناه للتو.

أود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للعمل الرائع الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام، وجميع أعضاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والعديد من المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة. لقد عملوا في ظل ظروف بالغة الصعوبة بروح من التفاني والإخلاص استأثرت بكل الإعجاب.

وأود أن أؤكد أن انسحاب العنصر العسكري من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال لا يجوز اعتباره قرارا من المجلس بالتخلي عن الصومال. فحقيقة الأمر أن المجلس في القرار ذاته يرحب باعتزام الأمين العام أن تستمر جهود ممثله الخاص لمساعدة الأطراف الصومالية على تحقيق المصالحة الوطنية. وهو أيضا يطلب الى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة في الصومال، وأن يقدم الى مجلس الأمن، قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ تقريرا في هذا الصدد، وأن يقدم أيضا اقتراحات فيما يتعلق بالدور الذي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع به في الصومال بعد ذلك التاريخ.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن رغبة حكومتي الخالصة في أن يتمكن قادة الصومال من التحلي بروح التوفيق والحنكة السياسية المطلوبة، لا من أجل إحلال السلم والاستقرار في بلدهم فحسب، بل أيضا لإعادة الصومال الى مكانها المشروع كعضو أبي في المجتمع الدولي.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): أود في البداية، أن أنضم الى زملائي في المجلس الذين توجهوا إليك بالتهنئة، سيدتي الرئيسة، على توليك رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني لعلى ثقة بأنك ، بخبرتك الدبلوماسية الواسعة والثرية، ستوفرين، بالتأكيد، قيادة ممتازة لعمل المجلس في هذا الشهر. أود أيضا أن أغتنم الفرصة لأشكر سلفك، السفير هناي ممثل المملكة المتحدة، على إسهامه البارز في النتيجة الناجحة لعمل المجلس في الشهر الماضي.

على أساس توصية الأمين العام، قرر مجلس الأمن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وبحلول هذا التاريخ سيكون انسحاب العملية قد اكتمل. وهذا يعبر عن رغبة المجتمع الدولي في مواصلة جهوده لإيجاد حل سياسي للصراع الصومالي، وصولا الى المصالحة الوطنية الحقيقية في الصومال. لهذا، صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار المتخذ توا.

ويرى الوفد الصيني أن انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال يجب أن ينفذ بصورة آمنة ومنظمة. وعلى الرغم من أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ستغادر الصومال قبل تحقيق هدفها المتمثل في تيسير المصالحة الوطنية بين مختلف الفصائل الصومالية، فمن واجبها أن تحاول، في حدود قدرتها، أن تتفادى التسبب في آثار سلبية. وعلى المجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، مواصلة الاهتمام بشؤون الشعب الصومالي. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة لا أن تواصل فحسب جهودها في الوساطة السلمية، بل أن تعزز هذه الجهود. كما أن المساعدة الإنسانية الدولية ينبغي ألا تتوقف.

في خضم التقلبات في الصومال، أدرك المجتمع الدولي بمزيد من الوضوح أن مفتاح التسوية الدائمة في الصومال بيد الشعب الصومالي ذاته، وأن الخلاص الحقيقي هو المصالحة الوطنية عريضة القاعدة، التي لا يمكن تحقيقها باللجوء الى الوسائل العسكرية. لقد بقيت مسألة الصومال فترة طويلة دون حل رغم الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي وبخاصة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية. ولعدد من الأسباب لم تتمكن مختلف الفصائل الصومالية حتى الآن من تذليل العقبة الأخيرة على طريق المصالحة السياسية. وهذا أمر يبعث حقا على الأسف العميق.

ما برحت الصين، حكومة وشعبا، تتابع عن كثب التطورات في الصومال، وتتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعب الصومالي في معاناته. ونحث جميع الفصائل الصومالية على وقف كل الأعمال العدائية، والوفاء بالتزاماتها بتوفير الأمان لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثناء انسحابهم. وفي الوقت ذاته، يحدونا أمل صادق في أن يعملوا بإخلاص على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لصالح بلدهم وأمتهم، وأن يحققوا المصالحة الوطنية في وقت مبكر لتمكين الشعب الصومالي من الشروع في عملية إعادة بناء دياره وتعمير اقتصاده. كما نأمل مخلصين أن تستمر الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية في مساعدة الشعب الصومالي على تحقيق مصالحة وطنية مبكرة، وبذلك تسهم في سلم تلك المنطقة واستقرارها. وكعهدنا دائما، سنواصل العمل مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، والتقدم بإسهاماتنا الخاصة في التسوية السياسية الشاملة لقضية الصومال.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أولا، أتوجه إليك بالتهنئة، سيدتي الرئيسة، نيابة عن وفدي، وأرحب بتوليكِ رئاسة مجلس الأمن. كما يغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه في الشهر الماضي وفد المملكة المتحدة وعلى رأسه السفير هناي.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا قرار بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة للصومال ولمجلس الأمن ذاته، بل أيضا بالنسبة لعمليات حفظ السلام بصفة عامة. وبكل تأكيد ليس من الممتع ولا من السهل أن نضطر الى اتخاذ قرار بسحب عملية معينة حينما لا تكون أهدافها قد تحققت بالكامل. وهذا يصدق بصفة خاصة عندما ينتهي الأمر بالمسؤولين عن مصير شعب يتلقى مساعدة إنسانية الى إهدار فرصة تاريخية وتأخير المصالحة التي تستدعيها الظروف.

لقد بدأ مجلس الأمن نظره في الحالة في الصومال قبل ما يزيد على سنتين، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وكان هذا رد على طلب من الصومال وبسبب الحالة الإنسانية اليائسة التي ظهرت في ذلك الوقت، والتي نجمت، الى حد كبير، عن الصراعات الداخلية فيما بين الحركات والفصائل في ذلك البلد.

ومنذ ذلك الوقت، اعتمد المجلس من أجل تطبيق حل معقول على الأزمة في الصومال مختلف الإجراءات في مجالات مختلفة. فقد طبق حظرا عاما وكاملا على الأسلحة والمعدات العسكرية، وأنشأ عملية الأمم المتحدة في الصومال من أجل المساعدة على وقف

الأعمال العدوانية وتعزيز عملية الوفاق وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة؛ وأذن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بأن تستخدم الدول الأعضاء والأمين العام جميع الوسائل اللازمة لتهيئة مناخ آمن لعمليات الإغاثة الإنسانية، مما أدى الى تشكيل قوة العمل الموحدة؛ ثم أنشأ عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، بعدد من القوات أكبر وبولاية أوسع نطاقا من ولاية العملية السابقة، تتراوح بين حماية عمليات المساعدة الإنسانية وتسهيل المصالحة السياسية وإعادة بناء المؤسسات والاقتصاد والهياكل الأساسية.

وخلال هذه السنة، بالنظر الى التقدم الضئيل فيما يتعلق بعملية المصالحة الوطنية وبالنظر الى استحالة تحقيق الأهداف المحددة، قرر مجلس الأمن تغيير ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وتكييفها مع الظروف السائدة وبدء تخفيض قوتها تدريجيا.

ومن ثم وصلنا خطوة خطوة الى الحالة الراهنة اليوم، حيث أصبح سحب القوة أمرا لا مفر منه.

وفي هذا السياق الكئيب حيث لم تتحقق الأهداف المحددة، يمكننا مع ذلك أن نشعر بالارتياح إزاء الانجازات الإنسانية. وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أشار إليها الأمين العام، ونحن نشكره على الجزء الثاني من تقريره عن الصومال، وهي أنه تم التغلب على أسوأ جوانب الأزمة الإنسانية في ذلك البلد.

وبالنسبة للأرجنتين، إن انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال التدريجي الذي ينبغي أن يستكمل قبل ٣١ آذار/مارس من السنة المقبلة لا يعني أن المجتمع يتخلى عن الصومال. إن القرار الذي اعتمدناه توا يؤكد حقيقة أن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال مُنعت من الاضطلاع بولايتها بسبب الحالة الراهنة التي تتمثل في انعدام الأمن وعدم احراز تقدم مرض في عملية المصالحة الوطنية.

إن مجلس الأمن يرغب في النظر، على أساس تقرير يقدمه إليه الأمين العام قبل ٣١ آذار/مارس من السنة المقبلة، في دور الأمم المتحدة الذي تقوم به في الصومال بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. وسيواصل الممثل الخاص للأمين العام العمل طوال فترة ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وفيما يتجاوز ذلك في محاولة لمساعدة الأطراف المعنية في الصومال على تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار السلمي.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أهمية الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحكومات البلدان المجاورة في تعزيز المصالحة اللازمة في الصومال واستعادة المجتمع المدني، وفي هذا المضمار، من الأهمية بمكان أن يكون هناك تقيد صارم بحظر الأسلحة الذي فرضه هذا المجلس على الصومال وأن يتم رصده.

وإننا نثق بأن المجتمع الدولي سيواصل وسيعزز دعمه لشعب الصومال إذا لمس جهودا من أجل سلم حقيقي. غير أن المسؤولية النهائية عن المصالحة والسلم في الصومال، كما سبق لهذا المجلس أن ذكر، هي في أيدي الصوماليين.

إن الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة أنشطتها الإنسانية وهي تشجع الآخرين على أن تحذو نفس الحذو. ولكن لا يوجد أي شك في أن حجم وإمكانية تلك العمليات يعتمد بالكامل على درجة التعاون والأمن التي تقدمها الأطراف المعنية في الصومال.

إن التخفيض المرحلي للقوة العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ينبغي أن يجري على نحو منتظم وآمن، للتقليل، الى الحد الأدنى، من المخاطر التي قد يتعرض لها أفراد القوة ومعداتها، وأي أشخاص آخرين يشتركون في عمليات الإغاثة، وشعب الصومال نفسه، ومن ثم سيكون من اللازم أن تتلقى عملية الأمم المتحدة في الصومال مساعدة الدول الأعضاء، وإننا نشارك في طلب التعاون في هذا المسعى.

ونود أيضا أن نذكر الأطراف في الصومال بمسؤوليتها الجادة عن حماية أمن أفراد ومعدات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال والأفراد المشاركين في الأنشطة الإنسانية لشعب الصومال.

وإننا نرحب بعبارات التطمين والتعاون وعدم التدخل في عملية الانسحاب التي أعربت عنها الأطراف الصومالية للمشاركين في بعثة مجلس الأمن

الموفدة الى الصومال في ضوء القرار الهام الذي يوشك المجلس على اتخاذه بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وتود حكومتي، مرة أخرى أن تشكر الأشخاص الذين تفانوا في الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلم في الصومال. ونشيد بصفة خاصة بذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم وهم يؤدون واجبهم، ونود أيضا أن نثني على جهود الأمين العام وممثله الخاص في السعي من أجل جمع الفصائل الصومالية المختلفة في المسعى المشترك، مسعى تحقيق المصالحة الوطنية.

في الختام، تود حكومتي أن تشارك في مناشدة جميع الفصائل الصومالية بأنه يجب عليها من أجل صالح الشعب الصومالي، أن توافق بإخلاص على وقف فعال لإطلاق النار وأن تقوم بتشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية في أقرب وقت. هاتان هما الخطوتان الأساسيتان على طريق السلم ونحن واثقون من أنهما ستتخذان.

غير أننا نود أن نذكّر تلك الفصائل بأنه ليس كافيا أن يتكلم المرء عن السلم؛ يجب عليه أولا أن يؤمن به. ورغم أن الايمان ضروري، إلا أنه ليس كافيا. ينبغي العمل من أجل السلم. إن الأمم المتحدة والكثير من الدول الأعضاء عملت من أجل السلم في الصومال وبسخاء كبير، ويأتي الآن دور قادة الصومال ومرة أخرى نقول إن مصير شعبهم ذاته في كفة الميزان.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحي لي سيدتي الرئيسة بأن أنقل تهاني وفدي إليك على توليك الرئاسة، وأن أعرب عن امتناني لزملائي الذين كالوا المديح للرئاسة خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر.

وقبل اعتماد المجلس القرار المعروض علينا تداول كثيرا وبجد بشأن مستقبل عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد أجبرنا على الاعتراف بأن قدرة البعثة على القيام بمهمتها كانت بمرور الأشهر تصبح محدودة أكثر فأكثر، وأننا نقترب من نقطة لن يبقى للقوة عندها دور مجد في الصومال. ومما يثير الأسف العميق لوفدي أن تلك الحالة نواجهها الآن.

لقد كانت بالطبع بعثة طموحة من البداية. لقد سعت الأمم المتحدة لتسليم الإغاثة واستعادة النظام والمجتمع المدني في بلد مزقته المجاعة والحرب الأهلية، دون حكومة ودون إدارة عاملة من أي نوع. ورغم هذه العقبات، كانت حكومتي تعتقد بأن الجهود المشتركة من جانب المجتمع الدولي والشعب الصومالي وقادته ستمكننا من استكمال تلك الولاية بحلول آذار/مارس ١٩٩٥. وقد بدأنا المسيرة. ومن خلال جهود عملية الأمم المتحدة في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والتزام الجماعات الصومالية العديدة والأفراد الصوماليين، تم إحراز تقدم كبير. ورأينا تحسينات كبيرة في الحالة الإنسانية وإنجازا قيّما بشأن إنشاء الشرطة والنظام القضائي، ومجموعة واسعة النطاق من مشروعات التعمير والتأهيل الصغيرة والناجحة في جميع أنحاء البلد، وكل هذا ساعد على تحقيق قدر من الأمن والاستقرار لشعب لم يتمتع بهما طوال سنوات.

ولكن، للأسف، لم يكن هناك التزام متجاوب من جانب زعماء الفصائل الصومالية لتحقيق المصالحة السياسية ولا للتعاون في تهيئة ظروف الأمن. إن الفشل المستمر في عملية إحراز التقدم في تحقيق المصالحة السياسية، وعدم توفر التعاون بشأن مسائل الأمن ترك عملية الأمم المتحدة في الصومال عاجزة عن تحقيق الأهداف التي وضعت لها، وفي ضوء هذه المعلومات اتخذنا قرارا اليوم بإنهاء العملية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥.

أنها لمأساة أننا اضطررنا من نواح عديدة الى اتخاذ هذه القرار بدون تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وبينما لا يزال مستقبل الصومال غير أكيد.

ولكن الحالة على الطبيعة لم تدع لنا حقا أي خيار. فلا يمكننا بعد الآن أن نبرر وجود ١٥ ألف جندي في الصومال لا يمكنهم القيام بأي شيء سوى حماية أنفسهم. ولا يمكننا كذلك أن نبرر مطالبة المساهمين بالقوات أن يخاطروا بأرواح جنودهم بعد الآن. أن القرار بإنهاء العملية دون الوفاء الواضح بهدفها يبعث

على مزيد من الإحباط عندما نرى أن العديد من أرواح القوات التابعة للأمم المتحدة في الصومال قد أزهقت بالفعل. وفي هذا الصدد أود أن أشيد نيابة عن حكومتي بجميع البلدان التي ساهمت بالأفراد في عملية الأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الأفراد الذين فقدوا أرواحهم.

باتخاذ قرار اليوم تتضح الرسالة الموجهة الى الأطراف الصومالية. لا يمكن تحقيق عودة السلم وإنشاء مؤسسات وطنية يعول عليها إلا بواسطة الصوماليين أنفسهم. ونأمل أن يبذلوا جهودا مستدامة للعمل معا على حل الطريق السياسي المسدود في الصومال. فالمسؤولية عن مستقبل السلم والرخاء في بلادهم تقع على عاتقهم وحدهم.

من الواضح أيضا أن القرار الذي اتخذناه اليوم له آثار لا على الصومال فحسب، بل أيضا على البلدان الأخرى في المنطقة. ولا يمكننا أن ننكر إمكانية حدوث عدم استقرار في المنطقة إذا اندلع القتال مرة أخرى في الصومال. ومن أجل مصيرهم ومصير شعب الصومال، ليس بوسع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا المنظمات الإقليمية المعنية مباشرة، ولا البلدان المجاورة، أن تدير ظهرها للمشكلة. والقرار الذي اتخذناه للتو لا يعني أن الأمم المتحدة ككل قررت أن تتخلى عن الصومال. فمجلس الأمن سيواصل رصد الحالة، وهو يقف على أهبة الاستعداد لتشجيع الأمين العام على الإبقاء على الوجود التيسيري أو الوساطة السياسية في الصومال فيما بعد آذار/مارس ١٩٩٥.

ونعتقد أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أيضا لا بد أن تضطلع بدور مستمر في الصومال، ونعرف أنها مستعدة للقيام بهذا الدور. ولكن قدرتها على توفير المساعدة الإنسانية ومساعدة إعادة التأهيل وإعادة التعمير على حد سواء، تعتمد الى حد كبير على درجة التعاون والأمن التي ستوفرها لها الأطراف الصومالية. وتأمل حكومتي أن تتمكن الوكالات من التفكير في العمل في أجزاء البلد التي تسمح فيها الظروف الأمنية بذلك. ولا تزال حكومتي مستعدة لتوفير المساعدة على هذا الأساس. وسنواصل دعم الأنشطة الجارية في شمال غربي الصومال.

إن اشتراك عملية الأمم المتحدة في الصومال كان قصة محزنة لأهداف نبيلة غير مجراها وقوضها الافتقار الجوهري الى التعاون من جانب الذين هبت الأمم المتحدة لمساعدتهم. لقد ارتكبت أخطاء بالطبع، ولكنني أخشى أن أكبر الأخطاء وأكثرها مأساوية كان فشل القادة الصوماليين في اغتنام الفرصة التي وفرتها الأمم المتحدة لهم للخروج من الجمود المروع الذي وضعوا أنفسهم فيه.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، على توليك منصب رئاسة مجلس الأمن. إن كفاءتك وقيادتك ستسهمان إسهاما حاسما في سير عملنا أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أود أن أشيد بالسفير ديفيد هناي ممثل المملكة المتحدة وبموظفيه القديرين للغاية على الأسلوب الذي أدير به عمل المجلس أثناء شهر تشرين الأول/اكتوبر.

إن اعتماد القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) بالإجماع يختتم عملية دراسة دقيقة للولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال بمقتضى القرار ٩٤٦ (١٩٩٤). وفي هذه العملية، قيم مجلس الأمن عمل الأمم المتحدة في الصومال وناقش أفضل السبل التي يمكن أن تسهم بها بمواصلة دعم الصومال والشعب الصومالي في رعاية المصالحة الوطنية وإقامة حكومة عريضة القاعدة للوحدة الوطنية.

إن الجزأين الأول والثاني من تقرير الأمين العام الشامل والصريح بشأن الحالة في الصومال، والذي ندين له بالامتنان البالغ عليه، يزودنا بمعلومات عن آخر التطورات السياسية في ذلك البلد منذ اعتماد القرار ٩٤٦ (١٩٩٤) وعن الاضطلاع بولاية يونيسوم الثانية. وكجزء من استعراض الحالة في الصومال، رأى من الملائم أيضا إرسال بعثة الى ذلك البلد، تسنت لها فرصة أن تنقل مباشرة الى الأطراف السياسية هناك آراء مجلس الأمن لا بشأن الحالة في الصومال فحسب وإنما بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد.

وأشكر السفير كولن كيتنغ ممثل نيوزيلندا والأعضاء الآخرين للبعثة على المهمة البالغة الدقة التي أنجزوها.

وإذ يستعد مجلس الأمن لإنهاء عملية الأمم المتحدة في الصومال، حيث أنه قرر بموجب القرار ٩٥٤ (١٩٩٤) تمديد ولاية العملية لمدة نهائية لا تتجاوز آخر آذار/مارس ١٩٩٥، نرى من الملائم التفكير فيما تمكنت الأمم المتحدة من تحقيقه في الصومال. ونؤيد رأي الأمين العام بأن النتائج من الناحية الإنسانية تتجاوز بكثير الانجازات المحددة في عملية المصالحة السياسية. وكنا نأمل أن يختتم الوجود الضخم للأمم المتحدة في الصومال بتنصيب حكومة وطنية مدنية.

لقد كانت المهمة في الصومال عنصرا جوهريا في الكفاح الدولي للقضاء على المجاعة واحتواء الكارثة الإنسانية ذات الأبعاد الأوسع. ومؤخرا جدا، اضطلعت قوات يونيسوم الثانية بدور هام متمثل في توفير الأمــن للمنظمـــات الإنسانية وهي تضطلع بأنشطتها. ولا يمكن للمرء أن يخفي حقيقة أن المجلس قد استغرق وقتا أكثر من اللازم ليدرك أنه لم يتمكن من إحلال السلم في الصومال، إزاء خلفية الحالة السياسية البالغة التعقيد. لقد تم فعل الكثير وأزهقت العديد جدا من الأرواح، وبنتائج ضئيلة للغاية في محاولة لتهيئة مناخ يفضي الى تحقيق التسوية السلمية والاستقرار السياسي الدائم.

إن القرار ٨٩٧ (١٩٩٤) يمثل حدا فاصلا في ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال. وبالنظر الى المناخ البالغ التعقيد والخطورة السائد في البلاد، قرر مجلس الأمن تحويل تأكيده من إقرار السلم الى توفير المساعدة للعملية السياسية في الصومال. وفي التحرك قدما صوب ذلك التكيف، أوضح المجلس أن الأطراف الصومالية وقادتها يتحملون المسؤولية المطلقة عن إقامة مؤسسات سياسية وطنية يعول عليها في بلدهم.

لقد صوت وفدي لصالح القرار الذي اعتمد للتو لأنه يوفر الإطار اللازم لدور أفراد يونيسوم الثانية ولاستمرار وجود الأمم المتحدة في الصومال. ويتعين على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لمواصلة تأييد العملية السياسية وجميع الجهود التي يمكن أن تؤدي الى وقف إطلاق النار الفعال وتشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية.

وإذ نقترب من نهاية عملية الأمم المتحدة في الصومال، يشيد وفدي بجميع الذين خاطروا بأرواحهم أو قضوا نحبهم في سبيل قضية السلام في الصومال، ويعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بالقوات على التزامها المستمر بالعملية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد يانيز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدتي الرئيسة، حيث أن هذا هو البيان الأول لوفدي في هذا الشهر، أود أن أبدأ بتهنئتك على الأسلوب الحكيم والدقيق الذي تديرين به أعمال المجلس، مبدية خبرتك ومهاراتك الدبلوماسية. وبإمكانك التعويل على تعاون وفدي الكامل.

كما أود أن أنقل تقدير وفدي وامتنانه للسير ديفيد هناي ممثل المملكة المتحدة على الطريقة القديرة للغاية التي أدار بها مداولاتنا في تشرين الأول/أكتوبر.

بالقرار ٩٥٤ (١٩٩٤)، الذي اعتمده مجلس الأمن لتوه بالإجماع، قمنا بتحديد ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونيسوم الثانية) لفترة نهائية حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. إنه لقرار صعب ذلك الذي اتخذه المجلس بطريقة مستنيرة تماما وبإحساس تام بالمسؤولية. والجزء الثاني من تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، حول الحالة في الصومال يذكر أن عدم التوصل الى اتفاق بين الفصائل الصومالية بشأن تحقيق المصالحة الوطنية، واستمرار تردي الظروف الأمنية في الصومال، يجعلان من الضروري النظر في تخفيض عدد أفراد يونيسوم الثانية وسحبهم ومن ثم إنهاء ولايتها في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وهو هدف تم التأكيد عليه، بالطبع، مرارا وتكرارا في قرارات سابقة اتخذها مجلس الأمن.

وإدراكا لأهمية القيام بدراسة مستفيضة ومفصلة لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال ومستقبلها، قرر المجلس إرسال بعثة الى الصومال لكي ينقل الى الأطراف الصومالية القرار الذي كان يعتزم اعتماده ولكي يؤكد من جديد أن المسؤولية عن تحقيق

المصالحة الوطنية وإحلال السلم تقع على عاتقها اليوم، وأكثر من ذي قبل، والبعثة التي قادها بطريقة مثلى الممثل الدائم لنيوزيلندا السفير كيتنغ، قامت بالوفاء بولايتها بصورة فعالة، كما تبين من تقريرها الشفوي المقدم الى أعضاء المجلس في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر. ونود أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء البعثة ورئيسها، سفير نيوزيلندا.

وخلال فترة ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، حاول المجلس جاهدا أن يكيف تلك الولاية لكي يضمن أن عمل الأمم المتحدة في الصومال يوفر أداة مرنة للصوماليين للنهوض بمبادراتهم في العملية السياسية من أجل تحقيق الأمن والمصالحة الوطنية، بدل أن تكون شيئا مفروضا عليهم من جانب المجتمع الدولي. ونأسف أن هذه الأداة استغلتها الأطراف التي أضاعت جهود الأمم المتحدة المخلصة لمساعدة الشعب الصومالي على أن يتسلم مرة أخرى مقدرات أموره.

وإن عدم التعاون والرغبة في الهيمنة السياسية، كما تبدت من خلال الصراعات والانقسامات بين مختلف العشائر، أدت الى توليد مناخ من عدم الأمن، يجعل من المستحيل تحقيق أهداف الأمم المتحدة في الصومال. ولذلك، لم يعد هناك مبرر لبقاء أفراد عملية الأمم المتحدة الثانية في البلاد بعد الموعد الزمني المحدد لها.

ويحدونا وطيد الأمل بأن انسحاب الافراد العاملين في عملية الأمم المتحدة سيتم بشكل منظم وآمن، لذلك نناشد الأطراف الصومالية بقوة أن تحجم عن ارتكاب أية أعمال عنف أو أعمال إرهابية ضد موظفي الأمم المتحدة أو ضد الأفراد العاملين في منظمات الإغاثة الإنسانية. وسيكون من الضروري، على أية حال، كما يوضح الأمين العام في تقريره، تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء لتيسير انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في ظل أفضل الظروف الممكنة.

تود أسبانيا أن تشيد بالأمين العام، وبممثليه الخاصين، وبجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبجميع أفراد قوة العمل الموحدة، برئاسة الولايات المتحدة، وبكل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين ما برحوا يعملون في الصومال، وعلى الأخص الذين ضحوا بحياتهم خلال هذه البعثة. وهذه التضحيات لم تذهب سدى، كما يتضح من الانجازات التي تحققت في الصومال خلال السنتين الماضيتين.

فالصور التي شوهدت في جميع أنحاء العالم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ للمجاعة والفقر والتسيب التي عانى منها سكان الصومال اختفت الى حد كبير. وبفضل التفاني المستمر لآلاف الناس، استطاع المجتمع الدولي أن يساهم في تحسين حظ الصوماليين وإرساء الأسس لإعادة بناء البلاد. غير أن هذا كله لا يمكن أن يحجب حقيقة أنه لم يتسن تحقيق جميع أهداف الأمم المتحدة في الصومال وأن مشاكل خطيرة ما زالت تعاني منها البلاد.

فالقرار الذي اعتمدناه للتو يسلم بأن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور سياسي وإنساني في الصومال بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ بشرط أن تكون هذه رغبة الصوماليين وإذا ما كانت الأطراف الصومالية على استعدادا للتعاون. وهذا يوضح اننا لن نتخلى عن الشعب الصومالي تخليا تاما وأن مستقبله سيظل مسألة يعنى بها المجلس والأمم المتحدة بشكل عام.

وفي هذه المرحلة الجديدة فإن الجهود المستمرة والمتجـــددة للمنظمات الإقليمية - وخاصة، منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي - وكذلك البلدان المجاورة في القرن الافريقـــي - ضروريـــة لتعزيـــز التفاهم بين جميع الصوماليين ولا سيما الحيلولة دون تفاقم الإنقسامات القائمة. وبالمثل، هناك حاجة الى أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في التعاون مع بلدان المنطقة، كما طلب ذلك اليوم ممثل كينيا، لحل المشاكل التي تواجهها هذه البلدان نتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في الصومال.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ لا يمكن تفسيره على أنه فشل لمشاركة الأمم المتحدة في الصومال. بل انه دليل على أن أية عملية لحفظ السلم لن تتمكن، دون التعاون الفعال من الأطراف المعنية، من الوفاء بكل أهدافها. ان الاستقرار والإعمار والتقدم في الصومال يجب أن تكون ثمرة الجهود

المشتركة من جانب جميع الأطراف الصومالية من أجل صالح الشعب بأكمله. وما دامت الفصائل الصومالية تواصل وضع مصالحها الضيقة فوق مصالح الشعب كله، فإن الصومال لن يتمكن من استعادة حياته الطبيعية أو الاندماج من جديد في المجرى الرئيسي لعالم اليوم.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أضم صوتي الى اصوات الزملاء الذين تقدموا منك بالتهاني على توليك مسؤولياتك خلال هذا الشهر، وأن أشكر من خلالك، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، السفير السير ديفيد هناي، على المهارة الكبيرة التي أظهرها في إدارة عملنا خلال الشهر الماضي.

صوت الوفد الروسي مؤيدا القرار الخاص بالصومال اعتقادا منه بأنه يرسل رسالة واضحة الى قادة الفصائل الصومالية بأن المجتمع الدولي لا يمكنه الاستمرار في الانتظار وتوفير الموارد الكبيرة لفترة أطول بكثير في ظروف ليست الأطراف الصومالية فيها على استعداد للابتعاد عن المواجهة أو للتوجه صوب المصالحة الوطنية وإقامة المجتمع المدني في بلادها.

ان وزع عملية للأمم المتحدة ذات نطاق واسع في الصومال والجهود السياسية التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام هيأت ظروفا مؤاتية لمساعدة الصوماليين على التوصل الى تسوية سياسية شاملة حقا، وفقا لاتفاق أديس أبابا وإعلان نيروبي.

ولسوء الحظ أن زعماء الفصائل الصومالية لم يغتنموا الفرصة التي توفرت لهم. علاوة على ذلك، وبسبب عدم إحراز التقدم في عملية المصالحة الوطنية، ظلت الحالة في ذلك البلد تزداد سوءا. ومما لا يمكن قبوله على وجه الخصوص الهجمات والأعمال العدائية الموجهة ضد أفراد عملية الأمم المتحدة وضد الأفراد الدوليين العاملين في الصومال من أجل تقديم المساعدة للصوماليين.

لقد أيدنا القرار الذي اتخذ توا والقاضي بتمديد المهمة الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية الى الصومال (يونوصوم ٢) بغرض انتهاء العملية بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. ولقد فعلنا ذلك مدركين إدراكا جيدا صعوبة مهمة انسحاب موظفي يونوصوم ٢. إننا نوافق على الطلب بامتناع جميع الأطراف الصومالية عن القيام بأية أعمال ارهابية أو أعمال عنف ضد موظفي الأمم المتحدة.

لقد صوتنا لصالح القرار اعتقادا منا بأن الأمم لا تتخلى عن الصومال لتلقى مصيرها، وبأنها ستكون على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور سياسي في تيسير المصالحة الوطنية - شرط أن يكون ذلك ما يريده الصوماليون أنفسهم طبعا.

إن المسألة ذات الصلة بالنسبة الينا، من وجهة نظر الحفاظ على العملية السياسية، هي ما تضمنه القرار من دعوة موجهة الى منظمة الوحدة الافريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في السعي الى تحقيق السلم الدائم في الصومال، فضلا عن دعوة جميع الدول الأعضاء، وبخاصة الدول المجاورة، الى استمرار توفير الدعم للجهود الصومالية الرامية الى إيجاد سلم حقيقي، والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي الى تفاقم حالة الصراع في البلد. وفي هذا السياق، يذكر مجلس الأمن بما هو وثيق الصلة بالموضوع أي بالحاجة الى الاحترام الصارم لحظر الأسلحة المفروض على الصومال.

إن الوفد الروسي يشيد بإنجازات البعثة التي أوفدها مجلس الأمن الى الصومال، والتي كانت استنتاجاتها مفيدة لنا جدا في وضع مشروع القرار.

في الختام، أود مرة أخرى أن أناشد قادة الفصائل الصومالية أن يتوقفوا ويفكروا، وأن يتخلوا عن طموحاتهم وأن يدركوا في نهاية المطاف المدى الكامل للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها في تقرير مستقبل بلدهم بالذات وشعبهم الذات. ونحن نأسف أنه نظرا لظروف معينة أشير اليها، لم تتمكن يونوصوم من تحقيق أهدافها في الصومال. وهذه التجربة، يتعين أخذها بعين الاعتبار، في جملة أمور، في عمل مجلس الأمن في المستقبل لتحديد أهداف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في مختلف المناطق.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلة الولايات المتحدة.

إن مجلس الأمن أقـــر اليوم التمديد النهائي لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (يونوصوم ٢). فبعد ٣١ آذار/مارس من العام المقبل، ستنتهي يونوصوم. ولقد حان الوقت الآن للتوقف والتأمل في ما أنجزته الأمم المتحدة في الصومال، وفي ما لم تنجزه.

إن أهم إنجاز، كما يسلم به قرار اليوم، يتمثل في إنقاذ مئات آلاف الأرواح من الموت جوعا. وهؤلاء الصوماليون، وهم عديد من النساء والأطفال الأبرياء الذين ربما لم يسمعوا على الاطلاق بالأمم المتحدة، يقفون كأكبر شاهد على نجاح يونوصوم وفرقة العمل الموحدة. والمحزن أن هذا النجاح له ثمن، وهو أرواح أفراد حفظ السلم الشجعان من دول عديدة، بما في ذلك بلدي. لكن مئات آلاف الصوماليين الناجين سيكونون أثرا حيا في السنوات المقبلة لسقوط أفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة.

والانجاز الرئيسي الآخر ليونوصوم هو توفير الفرصة للصوماليين للملمة بلدهم من جديد بعد التدمير الذي عاناه. وعلى مدى السنتين ليونوصوم وفرقة العمل الموحدة، قبل المجلس دائما المبدأ القائل بأن المسؤولية تقع على عاتق شعب الصومال لإحلال السلم والمصالحة الوطنية في بلده. والمجتمع الدولي كان حاضرا للمساعدة، ولكنه لا يستطيع فرض الحل أبدا.

هـــل استغـــل شعـــب الصومـــال - ولا سيما قادته - هذه الفرصة؟ لا يزال هذا السؤال موضع شك اليوم، والطريق الى المصالحة هو بالتأكيد طريق صعب. ولربما برز، في ما تبقى ليونوصوم من وقت، حل حقيقي. لهذا السبب، نحن نرحب بقرار الأمين العام القاضي بمواصلة بذل الجهود السياسية عن طريق ممثله الخاص لمساعدة الصوماليين على تحقيق المصالحة.

ولكن حتى لو حل آذار/مارس المقبل دون وجود حكومة وطنية في الصومال تكون مقبولة على نطاق واسع، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لن تكون جهودا فاشلة. فلقد مد المجتمع الدولي يد المساعدة، وأبقى على تلك اليد مفتوحة لأكثر من سنتين، غالبا في وجه معارضة تتصف بالعنف، مستعدا لتقديم المساعدة وراغبا في ذلك.

وكما يدرك هذا المجلس، فإن القيمة الحقيقية لحفظ السلم تكمن في الفرصة التي يوفرها للشعوب والدول لمساعدة أنفسها على تخطي طريق العنف الى طريق السلم.

لقد نفذت يونوصوم ما هو مطلوب منها. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيظلان طبعا منخرطين في الصومال بعد آذار/مارس عن طريق الجهود الإنسانية، والجهود السياسية اذا كان مرغوبا فيها. ويتعين على الصوماليين ألا يخشوا من أن العالم سيدير لهم ظهره. الا أن دور الأمم المتحدة في حفظ السلم قد انتهى. وفي الأسابيع المقبلة، ستعود آخر القوات بأسرع ما يكون، وسيكون اهتمام القوات العسكرية ليونوصوم خلال هذه الفترة منصبا بالضرورة على الانسحاب الآمن والمنظم. وفي هذه الأيام الختامية، نحذر الجميع من أجل كفالة المغادرة السلمية للذين يحملون لقب "أفراد حفظ السلم". فاضافة أسماء أخرى الآن الى القائمة الطويلة بالفعل التي تتضمن أسماء ضحايا يونوصوم أمر لن يحتمل.

وهكذا، وبهذا القرار، ستنتهي عملية لحفظ السلم. فالمهمة الطويلة والصعبة قد أنجزت. ولكن عندما ينظر الرجال والنساء لاحقا الى ما فعلوه في الصومال، فإنهم سيتذكرون الأرواح التي أنقذوها وفرصة السلم التي قدموها. هذه هي تركتهم، وهي التركة التي نفتخر بها كلنا في المجتمع الدولي.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى على قائمة المتكلمين.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.